وفقا لقراره رقم (4) حول تشكيل لجنة مصغرة حول التوجهات الإستراتيجية لدراسة آلية دعم موارد الصندوق ومراجعة بنود اتفاقية التأسيس، انبثق عنها لجنة فنية تتولى دراسة الجوانب الفنية المتعلقة بزيادة موارد الصندوق والتعديل على اتفاقية التأسيس بحيث ترفع توصياتها للجنة المصغرة. توصلت اللجنة الفنية لعدة استنتاجات وتوصيات كالآتي: الاستنتاجات الرئيسية: تمثل الاستراتيجية المقدمة من الصندوق والمعتمدة من مجلس المحافظين أساسا قويا لجعل الصندوق ركيزة متينة للاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية. فالاستراتيجية تتضمن عناصر تعزز قدرة الصندوق على دعم سياسات الدول الأعضاء في المعالجة الفعالة للاختلالات الاقتصادية التي يمكن أن تواجهها من خلال التطوير المستهدف لبرامج الاقراض والإ صلاح الاقتصادي بحيث تعالج أسباب الاختلالات الاقتصادية وتقدم في نفس الوقت تمويلا فعالا، إضافة للخطوات العملية التي باشرت بها إدارة الصندوق وفريق العمل، تعزيز موارد الصندوق وبعض التعديلات على اتفاقية التأسيس. اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ ـ27 2024-6 مقترحا قدمه الصندوق لتعزيز كفاءة التوظيف لموارده اسفر عن تعزيز الموارد المخصصة للإقراض بمقدار 910 مليون دولار، كما يتم مراجعة أدوات الاقراض القائمة ووضع تصورات واضحة لتطويرها لتعرض على مجلس المديرين التنفيذيين لاعتمادها ، كما بوشر بتطبيق الاستراتيجى ات الجديدة للمعونة الفنية والتدريب والاستثمار. ، والعمل على مراجعة البناء 3 كما يتم مراج عة آليات تعزيز الايرادات وكفاءة الانفاق الهيكلي للمؤسسة وتعزيز الموارد البشرية وإطار إدارتها. ترى اللجنة الفنية أن تعزيز موارد الصندوق يحقق منافع كبيرة للدول الأعضاء ، حيث سى للدول المقترضة امكانية الحصول على تمويل ميسر يدعم استقرارها الاقتصادي وقدرتها على اللجوء لأسواق التمويل الدولية ويحسن من وضعها التفاوضي مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وعلى الرغم من أ ن الدول التي لا تقترض عادة من الصندوق تتمتع باقتصادات كبيرة ومتينة، وكذلك الحصول على الواردات بكلف منخفضة . كذلك فإن الاستقرار الاقتصادي هو أساس للاستقرار السياسي والأمني 4 العربية البينية الحالية في المنطقة، وغيابهما قد تكون له كلف عالية تفوق بكثير كلفة تعزيز موارد الصندوق. فضلا عن ذلك فإن تعزيز موارد الصندوق سيقلل الحاجة لقيامها بتوفير تمويل ثنائي كبير للدول العربية التي تقوم بدعمها عادة، حيث يمكن الاعتماد على موارد الصندوق المعززة لتوفير التمويل، ويفسر ما سبق انشاء معظم الترتيبات الدولية والإقليمية بدعم من الدول التي تتمتع باقتصادات كبيرة ومتينة رغم دم استفادة هذه الدول مباشرة من التمويل الذي تقدمه هذه الترتيبات. وتجدر الإشارة بأن العمل قائم على تطوير استراتيجية الصندوق لضمان تعظيم دور الصندوق ضمن شبكة الأمان المالية العالميةNet Safety Financial GFSN (Global)، وتطوير عمل الصندوق في مجال المشاورات الاقتصادية وبناء القدرات لجميع الدول الأعضاء. ترى الل . من ناحية أخرى، وقد تراجعت هذه النسبة عبر الزمن من حوالي 2%. 5 عند انشاء 6 عالمي أنشئ تاريخيا الصندوق إلى 0%. 10 من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربيّة. هذا وتبلغ النسبة لدى مؤسسة الترتيبات المالية الاقليمية التي تلي الصندوق من حيث حجم الموارد 0%. ويعود ذلك إلى عدم قيام الدول الأعضاء بأي رفع فعال لرأسمال الصندوق منذ تأسيسه منذ حوالي نصف قرن حيث اعتمد ت الزيادات السابقة لرأ س المال بشكل شبه تام على رسملة الأرباح المتراكمة.ّالة قادرةّة فعُصبح مؤسسة تمويل إقليمى e. يتطل للإقراض لحوالي 25-20 مليار دولار أمريكي بحلول عام . وقام بتقدير الفجوة التمويليّة لها عبر الزمن باستخدام عددّ من المؤشرات المتعارف عليها دوليا ضمن سيناريوهات متدرجة من حيث شدة الصدمات التيّ يمكن أن تتعرض لها.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي